UN LIBRARY
FEB 13 1976
UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL
A/C.5/SR.1768
11 February 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الخامسة

محضر موجز مؤقت للجلسة السبعمائة والثامنة والستين بعد الألف

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد توماس	(ترينيداد وتوباغو)
ثم:	السيد ماتسيكو	(جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)
المقرر:	السيد ابو الغيط	(مصر)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	السيد مسيلي	

المحتويات /. .

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه. كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات ":
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث ان هذا المحضر وزع في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ .
ويرجى من المشتركين في المناقشات ان يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

المحتويات:

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المنقح A/C.2/L.1464/Rev.1 الذى اقترحته اللجنة الثانية .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المنقح A/C.2/L.1473/Rev.1 الذى اقترحته اللجنة الثانية .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المنقح A/C.2/L.1470/Rev.1 الذى اقترحته اللجنة الثانية .

خطة المؤتمرات .

ادراج فيينا في خطة المؤتمرات .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المنقح A/C.2/L.1464/Rev.1 الذى اقترحته اللجنة الثانية (A/C.5/1756)

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية قد نظرت في الوثيقة A/C.5/1756 التي تقدم الفقرة ٤ منها تحليلا لمجموع التكاليف المقدرة بـ ١٨٩٠٠ دولار . وأضاف ان من الجدير بالملاحظة ان الملخص الوارد في الفقرة ٦ لا ينتج عن التحليل الوارد في الفقرة ٤ وانه ينبغي ان يكون المجموعان الفرعيان ١٥٠٠٠ دولار و ٣٩٠٠ دولار على التوالي .

ومضى قائلا ان اللجنة الاستشارية توصي بأن تستوعب الموارد التي أوصى من قبل باقرارها في الباب ٢٣ عنصر الترجمة والتحرير المقدر بـ ٣٩٠٠ دولار . وذكر انه ليس لدى اللجنة أى اعتراض على باقي المبلغ المطلوب وقدره ١٢٠٠٠ دولار للخدمات التعاقدية و ٣٠٠٠ دولار للسفر .

وعليه فان اللجنة الاستشارية توصي اللجنة الخامسة بابلاغ الجمعية العامة بانه اذا ما اعتمدت مشروع القرار الذى توصي به اللجنة الثانية (A/C.2/L.1464/Rev.1) فسيلزم عقد مبلغ ١٥٠٠٠ دولار في الباب ٥ الف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

الرئيس : اقترح ان تطلب اللجنة الى المقرر ان يبلغ الجمعية العامة مباشرة بأنه اذا ما اعتمد مشروع القرار A/C.2/L.1464/Rev.1 فسيلزم عقد اعتماد اضافي قدره ١٥٠٠٠ دولار في الباب ٥ الف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

وقد تقرر ذلك .

السيد باتش (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه لو كان جرى تصويت لامتنع وفده عن التصويت للأسباب التي سبق تبيانها في اللجنة الثانية .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المنقح A/C.2/L.1473/Rev.1 الذى اقترحته اللجنة الثانية (A/C.5/1757 و Corr.1)

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية قد درست تقدير الأمين العام للآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار A/C.2/L.1473/Rev.1 ، في صيغته المنقحة شفويا . واضاف انه قد تضمن مجموع التقدير البالغ ٢٧٦٠٠ دولار مبلغ ١٩٧٥٠ دولار " لخدمات خبير استشارى" والمساعدة المؤقتة فيما يتصل باعداد تقرير اولي (تمهيدى) عن مدى اشتراك المرأة في ميادين مثل الزراعة والصناعة والتجارة والعلم والتكنولوجيا .

واسترسل قائلا ان المعلومات التي قدمها ممثلو الأمين العام الى اللجنة شفويا تدل على ان الاشارة الى " خدمات الخبير الاستشارى " اشارة غير دقيقة لأن الأمين العام لن يلتمس أية خبرة ليست متوفرة في الأمانة العامة من قبل . وذكر ان طلبه مرده في الواقع الى ما استخلصه من انه قد يثبت ان الموارد من الموظفين في شعبة الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية الموصى باقرارها من قبل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ لا تكفي لأداء المهام الاضافية المطلوبة منها ولاحظ ان اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بأن الموظفين الدائمين لن يكون في استطاعتهم تقديم بعض المساعدة على الأقل في أداء تلك المهام ؛ بيد انها لما كانت تدرك انه سيتعين تعزيز الموارد من الموظفين بعدد من الموظفين المؤقتين فانها توصي باقرار مبلغ ١٠٠٠٠ دولار للاستعانة بالموظفين المؤقتين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة . وأردف قائلا ان اللجنة الاستشارية توصي بأن تستوعب الموارد الموصى باقرارها من قبل في الباب ٢٣ المبلغ الخاص بخدمات اللغات والمقدرة بـ ٧٨٥٠ دولار .

وعليه فان اللجنة الاستشارية توصي اللجنة الخامسة بابلاغ الجمعية العامة بأنه اذا ما اعتمدت مشروع القرار A/C.2/L.1473/Rev.1 ، في صيغته المنقحة شفويا ، فسيلزم عقد مبلغ ١٠٠٠٠ دولار في الباب ٥ الف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ .

الرئيس : اقترح ان تطلب اللجنة الى المقرر ابلاغ الجمعية العامة مباشرة بانه اذا ما اعتمدت مشروع القرار A/C.2/L.1473/Rev.1 ، في صيغته المنقحة شفويا ، فسيلزم عقد مبلغ اضافي قدره ١٠٠٠٠ دولار في الباب ٥ الف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧؛

(الرئيس)

كما سيلزم مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين في الباب ٢٣ تعادله زيادة بنفس المقدار في باب الايرادات ١ .

وقد تقرر ذلك .

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المنقح A/C.2/L.1470/Rev.1 الذى اقترحته اللجنة الثانية (A/C.5/1758)

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية توصي باقرار المبلغ الخاص بالسفر والذى طلبه الأمين العام فيما يتصل بتنفيذ مشروع القرار A/C.2/L.1470/Rev.1 وقدره ٣٠ ٠٠٠ دولار .

الرئيس : اقترح ان تطلب اللجنة الى المقرر ابلاغ الجمعية العامة مباشرة بانه اذا ما اعتمد مشروع القرار A/C.2/L.1470/Rev.1 فسيلزم عقد اعتماد اضافي قدره ٣٠ ٠٠٠ دولار في الباب ٥ الف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

وقد تقرر ذلك .

السيد بالمارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه لو جرى تصويت لصوت وفده ضد الاقتراح للأسباب المبينة من قبل في اللجنة الثانية .

خطة المؤتمرات

ادراج فيينا في خطة المؤتمرات (A/C.5/L.1280؛A/10454 ، Corr.1 وA/10348)

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه بالرغم من كون عنوان الوثيقة A/10454 " ادراج فيينا في خطة المؤتمرات " فانها تتناول مسألة اكثر تحديدا وهي ما اذا كان يحسن بالأمم المتحدة ان تقبل العرض الخاص بالبرج A-2 الذى يرى ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي الوكالة التي كان البرج مخصصا لها في الأصل ، لن تحتاج اليه لتلبية احتياجاتها المتوسطة الأجل .

واردف قائلا ان اللجنة الاستشارية تبحث في الفقرات من ٤ الى ١٢ من الوثيقة A/10454 مسألة معرفة ما ستحتاج اليه منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والوكالة الدولية للطاقة الذرية من

(السيد مسيلي)

الأماكن التي يجرى تشييدها وذلك ليس في عام ١٩٧٩ ، وهو العام الذى ستنتقل فيه هاتان المنظمتان ، فحسب بل وخلال فترة السنوات الثماني او العشر التالية أيضا . واستخلصت اللجنة انه يمكن استيعاب حوالي ٣٢٠ موظفا من الوحدات الأخرى في مجمع دونوبارك ، في عام ١٩٧٩ وانه سيبقى كذلك اماكن خالية تكفي لأن تتوسع الوحدات الجديدة خلال عدد من السنين .

واشار الى ان الفقرات من ١٢ الى ١٥ اقل تفصيلا لافتقار اللجنة الى البيانات المقارنة اللازمة لتحديد النسبة بين التكاليف ومردودها لمجمع دونوبارك بالقياس الى نيويورك او جنيف . وفي الفقرة ١٤ توصي اللجنة الاستشارية بأن تزود الجمعية العامة بهذه التفاصيل في دورتها الحادية والثلاثين . وفي الفقرتين ١٦ و ١٧ تربط اللجنة الاستشارية قبول البرج 2-S بضرورة قيام الجمعية العامة بتحديد المساحة التي سيجرى استخدامها .

واختتم كلمته بقوله ان اللجنة قد خلصت الى القول بانه لا بد ، حرصا على تفادى ماينجم عن الانتفاع الناقص بالأماكن في فيينا من تكاليف باهظة ، من ربط قبول الجمعية العامة للبرج 2-S بالالتزام بالانتفاع بالأماكن المتاحة في البرج قبل الحصول على أماكن اضافية في نيويورك او جنيف او غيرهما . وقد استخلصت كذلك انه سيكون من المفيد النظر في مسألة انشاء وحدات اضافية في فيينا او نقلها اليها داخل الاطار الأوسع للمسائل المتعلقة بتوفير الأماكن في مجملها وانه ينبغي النظر بالتفصيل في الآثار المالية المترتبة على اضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية عن البرج 2-S في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

السيد كلستيل (النمسا) : قال ان الأمانة العامة قد انجزت بتقرير الأمين العام عن ادراج فيينا في خطة المؤتمرات (A/10348) المهمة الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٥٠ (د - ٢٩) على نحو مرض . واضاف ان هدف النمسا المعلن منذ عام ١٩٥٥ وفقا للسياسة التي تتبعها باعتبارها دولة محايدة هو ان تبذل كل مايمكنها بذله لخدمة المجتمع الدولي . فمحاولة حكومته جعل فيينا ملتقى دوليا ومقرا للمنظمات الدولية يشكل مساهمتها في سبيل التفاهم والتعايش والسلم في العالم وتعبر عن سياسة الأمن والحياد التي تتبعها .

واستطرد قائلا ان القيام في فيينا بتشييد المركز الذى سيكون مقرا للمنظمات الدولية ومركزا

للمؤتمرات هو تحقيق للالتزام الـذى تعهدت به النمسا ازاء الأمم المتحدة . ولاحظ ان منظمـــة الأمم المتحدة للانماء الصناعي قد قررت في عام ١٩٦٦ انشاء مقرها في فيينا شريطة ان تتيح النمسـا لذلك الجزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة مبنى يكون بمثابة مقر ومكان للمؤتمرات ؛ كما توقعـــت المنظمة الدولية للطاقة الذرية ، التي أتت الى فيينا قبل ذلك العام بعشر سنوات ، ان يكون لهـا هي كذلك مبنى خاص تنشيء فيه مقرها . وعليه فان من الواضح ان النمسا لم تقرر من عندها ودون توصل الى اتفاق مع الأمم المتحدة تشييد المركز الدولي في فيينا بطاقته الحالية .

ومضى قائلا ان النمسا كانت تعتزم بالطبع تشييد مركز دونوبارك ولكن ليس على مثل هـــذا النطاق الواسع . وذكر انه قد تم تخطيط المشروع بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة ، وان النمسا قد حصلت ، بعد مفاوضات طويلة ، على تخفيض فيما طلب من الأماكن اللازمة للمكاتب . واضاف ان التشييد يجرى حسب المساحة التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها فـــي عام ١٩٧٢ في الرسائل المتبادلة بين وزير خارجية النمسا والأمين العام . وعليه فان حكومته انمـــا تستجيب لما طلبته الأمم المتحدة وهي لم تحدد حجم المشروع من تلقاء ذاتها الأمر الذى يجعـــل الأمم المتحدة مسؤولة عن الانتفاع بالمشروع انتفاعا عمليا ورشيدا .

واسترسل قائلا انه يمكن ان يذهب البعض بالطبع الى ان ذلك لا يصح على البرج الـــذى تقع فيه مكاتب الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأن هذه وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحـــدة . الا انه يتضح من الوثيقتين A/10348 وA/10454 ان الأمم المتحدة ستحتاج في نهاية الأمر الى الأماكن وان تكاليف نقل الموظفين التي لن تتكرر ستعوض بقيام النمسا باتاحة المركز بأكمله دون مقابل علـــى حين انه لا بد في نيويورك وجنيف من استئجار الأماكن الاضافية او تشييدها على حساب الأمم المتحدة . وذكر ان مباني دونوبارك ستكون في الواقع مملوكة للأمم المتحدة لأنها معروضة لمدة تسع وتسعين سنة لقاء اجر رمزى في حدود ٥ سنت في السنة . وتجدر الملاحظة في ذلك السياق ان مجموع تكاليـــف مشروع دونوبارك تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار وان النمسا ستتحملها بأكملها . وبهذا يقدم كـــل مواطن نمساوى مساهمة خاصة الى الأمم المتحدة في حدود ١٠٠ دولار .

وحيث ان الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي اعضاء في الأمم المتحـــدة أيضا فلن يمكنها التملص من تحمل العبء الذى يمثله عدم الانتفاع انتفاعا كاملا بمقر الوكالة المذكـورة في دونوبارك . واشار الى ان نطاق انشطة الامم المتحدة هو اوسع بكثير من نطاق الوكالـــة المذكـــورة

(السيد كلستيل ، النمسا)

وان من المستصوب ، فيما يبدو ، ان تشغل الأمم المتحدة البرج A-2 . واضاف ان حكومته قد ابلغت الأمم المتحدة بتوفر البرج الذى لا تحتاج اليه الوكالة المذكورة .

واردف قائلا ان الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/10348 تدل على ان الاحتياجات من الأماكن المستأجرة في نيويورك ستكون ، بناء على تقديرات وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٧٤ ، في حدود ٢٢٠٠٢٦ م٢ . وذكر ان القيام مؤخرا وفي المستقبل في جنيف بحيازة الأماكن القديمة لمنظمة العمل الدولية والأماكن التي ستخليها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لن يوفر تسهيلات كافية الا حتى نهاية عام ١٩٨٠ وذلك بالنظر الى الزيادة العادية في عدد الموظفين . وعليه فان الأمم المتحدة ستحتاج الى الأماكن المقدمة في فيينا .

واردف يقول ان تقرير الأمين العام (A/10348) يوضح كذلك انه بالاضافة الى الوفورات الحاصلة في تكاليف الايجار نجد ان التكاليف العامة الخاصة بالموظفين هي اقل ، والامور على ماهي عليه ، في فيينا منها في كلا المدينتين الرئيسيتين الاخريين اللتين للأمم المتحدة فيهما مقر . وعليه فسيتم التعويض عن تكاليف نقل الموظفين في فترة قصيرة نسبيا عن طريق ما سينتج عن نقل بعض الوحدات الى فيينا من وفورات في التكاليف المتعلقة بالايجار وتكاليف الموظفين المتكررة .

وفيما يتصل بالاقتراحات المحددة للأمين العام بشأن المبادئ اللازم تطبيقها في النظر في انشاء وحدات جديدة من الأمانة العامة او نقل الوحدات القائمة الى فيينا اعلن ان النمسا لم تعتزم ابدا ان تدخل في تنافس مع اى شخص او ان تجتذب اى شخص الى فيينا . وقال ان من المؤكد ان العلاقات الودية القائمة بينها وبين الدول الأخرى التي تقع فيها مقار هيئات الأمم المتحدة لا ينبغي ان تتأثر بأية حال بمشروع دونوبارك . وبالاضافة الى ذلك فهي تفهم تمام الفهم انه سيصعب على البلدان المضيفة قبول انتقال المنظمات القائمة فيها منذ عهد بعيد ؛ وهي تتفهم كذلك مصلحة البلدان النامية في توزيع أنشطة الأمم المتحدة توزيعا لا مركزيا . بيد انها تطلب ان يكون موقفها هي مفهوما كذلك . فينبغي ان يستخدم ماتقوم النمسا بتشييده على حسابها الخاص بناء على طلب الأمم المتحدة استخداما يحقق اكبر قدر من الاقتصاد لصالح كافة الدول الأعضاء . فهذه هي وجهة النظر التي تنظر حكومته منها في الاقتراحات المفيدة العديدة الواردة في الفقرات من ٣١ الى ٣٥ من الوثيقة A/10348 . واضاف ان عددا من وحدات الأمانة العامة المذكورة كأمثلة على الوحدات التي يمكن نقلها يتلاءم والنمط التنظيمي ملاءمة جيدة .

(السيد كلستيل ، النمسا)

ومضى قائلا ان اللجنة الاستشارية قد وافقت على ان الأمين العام في حاجة الى الارشاد قبل ان يستطيع المضي في اختيار الوحدات التي يمكنه اقامتها في فيينا او نقلها اليها . وعليه فان حكومته تأمل في ان يتم اعتماد تقرير اللجنة الاستشارية وفي ان يطلب الى الأمانة العامة المضي على النحو المقترح فيه كي يمكن النظر في المزيد من المقترحات المفصلة في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وذلك بالاضافة الى بيان كامل بكافة الآثار الادارية والمالية والاجتماعية المترتبة عليها مع أخذ الملاحظات والاقتراحات التي ابدتها الوفود أثناء الدورة الحالية بعين الاعتبار . وأوضح انه يمكن توقع فترات طويلة من الزمن بين اللحظة التي يتخذ فيها قرار بنقل وحدة ما والموعد الذى يتم النقل فيه بالفعل ويستحسن لهذا السبب ايضا اتخاذ مقرر مبكر بشأن امكانات الانتفاع بالأماكن الجاهزة . وفيما يتصل بموضوع المشاكل الادارية والتقنية المتعلقة باستيعاب عدد كبير من الموظفين المدنيين الدوليين في فيينا ، فهو مخول ان يؤكد للجنة الخامسة ان حل مثل هذه المشاكل أمر مضمون قطعا .

واعلن ان النمسا اذ تقوم بتشييد مركز دونوبارك وتتيح اماكن المركز للأمم المتحدة انما تستثمر رهانا على مستقبل المنظمة . وأضاف ان النمسا تبدو ، بسبب الوفورات المحتملة وبسبب موقعها الجغرافي - السياسي ، موقعا مثاليا لمنظمات منظومة الأمم المتحدة .

وعرض مشروع القرار A/C.5/L.1289 قائلا ان النص هو نتيجة لمشاورات عديدة وجهود مركزة ترمي الى التوصل الى تسوية وانه يحظى بالفعل بتأييد واسع النطاق في اللجنة الخامسة وذكر ان فقرات منطوق المشروع تعلن اغراض مشروع القرار ، وان مزيدا من المعلومات المفصلة عن التكاليف المتصلة بذلك ستقدم في وقت لاحق . واختتم كلمته بقوله ان مقدمي المشروع يحرصون على ضمان قيام الأمم المتحدة بالانتفاع من اماكنها المتاحة انتفاعا رشيدا واقتصاديا ويأملون في ان يعتمد مشروع القرار باتفاق رأى .

السيد فلاح (الجزائر) : قال ان وفده يدرك ان الضيافة تقليد بالنسبة الى النمسا ، وانه يقدر جهود مقدمي مشروع القرار A/C.5/L.1289 الرامية الى التوصل الى تسوية ويود ان يصبح في عداد مقدمي المشروع .

الرئيس : اعلن ان زامبيا وكندا واندونيسيا والسنغال تود ان تصبح في عداد مقدمي مشروع القرار A/C.5/L.1289 .

وترأس السيد ماتسيكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) الجلسة .

السيد هنشيش (يوغوسلافيا) : قال ان تقرير الأمين العام (A/10348) لا يتضمن المعلومات ولا المقترحات ولا التوصيات المتوقعة ولا البيانات بشأن الآثار الادارية والمالية المطلوبة في القرار ٣٣٥٠ (د - ٢٩) ؛ بيد ان وفده يرى ان ذلك طبيعي لأنه يثير سؤالا هاما جدا حول جعل فيينا مركزا رئيسيا ثالثا لأنشطة الأمم المتحدة . وعليه فان اللجنة تنظر في مسألة أعم من نقل وحدات من وحدات الأمانة العامة الى فيينا الا وهي مسألة توزيع أنشطة الأمم المتحدة وخدماتها توزيعا لا مركزيا ، وهي مسألة تعلق عليها الدول الأعضاء ، وخاصة البلدان النامية ، أهمية كبرى . ولهذا السبب يتوجب على الجمعية العامة أن تنظر في التقرير بعناية . وذكر ان المسائل التي يتعين النظر فيها تشمل الوفورات التي قد تحققها الأمم المتحدة بنقل بعض خدماتها وهيئاتها الى فيينا وما يواجهه الأمين العام من صعوبات في ايجاد الأماكن ، وخاصة في نيويورك حيث ترزح المنظمة تحت عبء مالي متزايد نتيجة للنقص في الأماكن المخصصة للمكاتب .

وأعرب عن الأسف لعدم اصدار تقرير اللجنة الاستشارية (A/10454) في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتمكين الدول الأعضاء من النظر فيه بعناية قبل ان يتعين عليها اتخاذ مقرر في الدورة الحالية . وأضاف ان الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من تقرير الأمين العام لا تقدم أساسا كافيا لاتخاذ مقرر . فليس يكفي الاقتصار على ذكر امكانية النقل الى فيينا لدوائر وحدات قائمة فقط في جنيف حيث الحالة ، في أية حال ، مرضية في الوقت الحاضر ؛ اذ ان ذلك الاقتراح لا يأخذ بعين الاعتبار المشكلة ككل ولا امكانية او ضرورة نقل بعض الدوائر والوحدات من نيويورك . فوفده يرى انه لا يمكن حل مسألة التوزيع اللامركزي حلا مرضيا بتوفر الأماكن المخصصة للمكاتب في مجمع دونوبارك في عام ١٩٧٨ ، وانه ينبغي حلها على اساس الاحتياجات الحقيقية التي تقتضي نقل مختلف الدوائر والوحدات من أماكنها الحالية . وتحقيقا لهذه الغاية ، فان اللجنة تحتاج الى تقرير يصف بالتفصيل الحالة الراهنة فيما يتعلق بالانتفاع من الأماكن المخصصة للمكاتب وذلك كي تستطيع الدول الأعضاء

(السيد هنشيش ، يوغوسلافيا)

تقييم مدى ما سيؤدى اليه اى نقل مقترح من تحسن في اداء وفعالية الأمم المتحدة . وأشار الى انه ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك ان الدول الأعضاء ستدعى قريبا الى اتخاذ مقررين بشأن مسألتين هامتين جدا هما مسألة تحويل منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ومسألة اعادة تنظيم هيكل منظومة الأمم المتحدة . وأضاف انه سيكون للمقررين اللذين سيتخذان بشأن هاتين المسألتين تأثير مباشر على مايتعين على الأمم المتحدة التعهد به من التزامات بشأن الانتفاع من الأماكن المخصصة للمكاتب في مركز فيينا الدولي للمؤتمرات . وعليه فان وفده يعتقد انه ينبغي ان ترجأ جميع المقررات بشأن نقل هيئات الأمم المتحدة حتى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وأن يجرى تناولها عندئذ بالاقتران مع تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن الانتفاع من الأماكن المخصصة للمكاتب .

استأنف السيد توماس (ترينداد وتوبافو) رئاسة الجلسة .

السيد نودى (فرنسا) : قال ان وفده يعارض بشدة نقل اىّ من وحدات الامانة العامة لان مثل هذا النقل باهظ في حد ذاته ولأنه يستتبع كذلك تكاليف غير منظورة مثل انخفاض مستوى الفعالية والروح المعنوية . واضاف ان من الصعب ان يرى الغرض المفيد الذى يحققه مثل هذا النقل ولا الحاجة الداعية الى نقل بعض الوحدات من الاماكن التي اصبحت مندمجة فيها اندماجا حسنا . وذكر علاوة على ذلك انه لا بد في حالة عدم اقامة وحدات جديدة في مكتب جنيف من ايجاد طريقة للانتفاع بما يجرى اخلاؤه من الاماكن هناك ، وان من العسير ، كما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٨ من تقريرها ، في الوقت الذى يجرى فيه تمحيص هيكل الامم المتحدة سيكون من العسير البت في اختيار الوحدات الاضافية التي يمكن وضعها في فيينا . وبالاضافة الى ذلك فان الجمعية العامة ستنظر في كامل مسألة الانتفاع بالاماكن المخصصة للمكاتب في الدورة الحادية والثلاثين ، وان من شأن احتمال تحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ان يكون له ، كما سبق لممثل يوغسلافيا ان اشار ، آثار على المسألة .

واسترسل قائلا ان تقرير الامين العام لا يلبي متطلبات الفقرة ٤ من القرار ٣٣٥٠ (د-٢٩) وان ملاحظات اللجنة الاستشارية هي بالتالي اقل وضوحا من المعتاد . ولاحظ انه لم تتم دراسة الآثار الادارية والمالية بعناية كافية كي تستطيع اللجنة الخامسة اتخاذ مقرر ، وان اتخاذ مقرر عاجل امر غير منطقي وخطير معا لأن النفقات التي ينطوى عليها ذلك كبيرة . وعلاوة على ذلك فان اللجنة الاستشارية تعترف في الفقرة ١٤ من تقريرها انها لم تستطع ، فيما يتعلق بتكاليف تشغيل وصيانة مجمع دونوبارك ، ان تحصل على بيانات مماثلة عن الاماكن التي تشغلها الامم المتحدة حاليا في نيويورك وجنيف وهي توصي بتوفير هذه البيانات للجمعية العامة في الدورة التالية . وترى اللجنة الاستشارية كذلك ان من المستحيل التنبؤ بالتكاليف الخاصة بالموظفين في كل من نيويورك وجنيف وفيينا لفترة طويلة الاجل . واشار الى ان وفده حائر بعض الشيء للتقديرات والاسقاطات التي اجريت في تقريرى الامين العام واللجنة الاستشارية بشأن مساحة الاماكن التي يمكن حجزها للامم المتحدة في البرج A-2 وفي ابراج منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي دون المساس بالتوسع العادى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . ويحتاج وفده الى ان يعلم عدد الموظفين الذين يمكن استيعابهم في ابراج منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وذلك كي يستطيع ان يتخذ مقررا مستنيرا بشأن البرج A-2 .

(السيد نودى ، فرنســـا)

وبالطبع فان وفده لا يشك في سخاء العرض النمساوى ولكنه يرى انه ليس لدى اللجنـــة المعلومات الكافية كي تستطيع اتخاذ مقرر ؛ وهو يثني على الوفد النمساوى لتضمينه الفقرة ٤ مـــن مشروع القرار طلبا لتقديم المعلومات المفصلة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثـين . وسيبدى وفده رأيه عندما تتوفر جميع المعلومات .

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده قد اعرب في الدورة الحادية والثلاثين عن شكره للحكومة النمساوية لعرضها اماكن بلا مقابل فـــي المركز الدولي للمؤتمرات . واضاف ان فيينا هي عاصمة بلد يتبع سياسة حياد بناءة ويقيم علاقـــات ودية مع اغلبية الدول الاعضاء ؛ وعليه فان فيينا موقع حسن للمنظمات الدولية . واعلن ان وفده علـى استعداد لتأييد مقرر يقضي باقرار العرض النمساوى، من حيث المبدأ ولكنه يوافق على ان من المستصوب مناقشة المسائل العملية المتعلقة بالانتفاع على نحو افعل من الحيز المخصص للمكاتب في الدورة الحادية والثلاثين وذلك الى جانب تقارير وحدة التفتيش المشتركة . وحيث ان من المفيد كذلك النظر فـــي امكانية استخدام الاموال الخارجة عن الميزانية فان وفده يقترح اضافة عبارة " بما في ذلك الامـــوال الخارجة عن الميزانية " بعد عبارة " على الوجه الامثل " في الفقرة ٤ من مشروع القرار A/C.5/L.1289 .

السيد النقاش (العراق) : اكد ان ما أشار اليه ممثل فرنسا من اثر على الروح المعنوية للموظفين ينطبق على الموظفين من البلدان النامية وعلى الموظفين من الولايات المتحـدة واوروبا الغربية على السواء . وقال ان النقل المقترح لن يخل من ناحية اخرى الى درجة كبـــيرة بعمل الوحدات المعنية بالنظر الى فعالية المواصلات الحديثة . واضاف ان اية عملية توزيع لا مركـزى تنطوى بالطبع على تكاليف الا ان من المؤكد ان المقترحات قيد النظر ستخفف الضغط فيما يتعلـق بالحيز المخصص للمكاتب في المقر . فالامين العام محق في تأييده العرض النمساوى وعلى اللجنـــة ان تحذو حذوه .

السيد مورغ (رومانيا) : قال ان رومانيا تؤيد فكرة وجوب عقد بعض اجتماعـــات الامم المتحدة في مختلف البلدان الاعضاء وانه ينبغي ان يكون هناك توزيع جغرافي اوسع للمنظمات الاقليمية ؛ وعليه فان وفده يؤيد ادراج فيينا في خطة المؤتمرات لأن من شأن هذه الخطوة ان تزيد من اشتراك الدول الاعضاء في انشطة المنظمة وتعزز مكانتها . فينبغي ان يكون هناك مقـــر ادارى

(السيد مورغ ، رومانيا)

في كل من المناطق الجغرافية لأن ذلك من شأنه ان يسهم في جعل الامم المتحدة منظمة ديمقراطية وجعل انشطتها معروفة على نحو افضل وان يتيح انشاء المراكز السياسية والدبلوماسية في سائر انحاء العالم . ولاحظ ان وفده يؤيد سياسة اللامركزية ويأمل في انها ستشمل البلدان الاشتراكية فضلا عن البلدان النامية . بيد انه لا بد من توخّي الحذر فيما يتعلق بالنقل الى فيينا وذلك لضمان المحافظة على فعالية الهيئات المعنية وخفض التكاليف الى الحد الادنى . وذكر انه ينبغي اجراء مشاورات بين الهيئات المعنية ، وان وفده يقدر جهود الحكومة النمساوية فيما يتعلق بشروط العمل والمعيشة الا انه يتفق مع اللجنة الاستشارية على انه من الصعب تحديد الوحدات الاضافية التي يمكن اقامتها في فيينا في الوقت الذى تجرى فيه اعادة النظر في هيكل الامم المتحدة .

السيد مكارثي (استراليا) : قال ان وفده قد اخذ بعين الاعتبار العوامل التالية لدى النظر في انتفاع الامم المتحدة بتسهيلات دونبارك: أولا ، انه يمكن توفير الاماكن المخصصة للمكاتب في عام ١٩٧٩ لاستيعاب حوالي ٣٣٠ موظفا ؛ وثانيا ، ان من المحتمل ان تبقى تكاليف الموظفين في فيينا اقل بكثير مما هي عليه في نيويورك وجنيف ؛ وثالثا ، ان تكلفة الانتفاع بالبرج A-2 ستكون اقل من تكلفة الانتفاع بمساحات مماثلة في نيويورك او جنيف ؛ ورابعا ، ان التسهيلات القائمة في نيويورك وجنيف ستكون غير كافية في الثمانينات اذا ما استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه . وعليه فان من المعقول تقرير استيعاب عدد من الموظفين يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٣٠ في البرج A-2 في عام ١٩٧٩ ، ولا ينبغي على الامم المتحدة ، لدى انجاز مشروع دونوبارك ان تلتمس اماكن اضافية في نيويورك او جنيف حتى يتم النظر في الانتفاع بالاماكن الموجودة في البرج A-2 . بيد ان وفده يؤيد طلب الحصول على معلومات مفصلة ، وهو الطلب الوارد في الفقرة ٤ من مشروع القرار A/C.5/L.1289 ؛ واضاف ان وفده لا يستطيع ان يقدم مقترحات محددة بشأن الوحدات التي يمكن نقلها الى فيينا ولكنه يعتقد انه ينبغي بذل الجهود الرامية الى المحافظة على القرب الجغرافي للوحدات المرتبطة ارتباطا وظيفيا او تحسينها وانه ينبغي على الامين العام ان يأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة . وذكر انه يبدو ، والاحوال على ما هي عليه ، انه ليس هناك ما يمنع من ان تكون وحدة التفتيش المشتركة والمحكمة الادارية في فيينا ، وان من المعقول نقل مؤتمر لجنة

(السيد مكارثي ، استراليا)

نزع السلاح لوجود مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ؛ كما ان فكرة نقل الوحدات المعنية بالطاقة او الانماء الصناعي بسبب وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في فيينا هي فكرة ذات نواح ايجابية . ولاحظ ان هناك سببا عمليا وجيها للاحتفاظ بلجنة القانون الدولي في جنيف وهو ان من الاهمية بمكان للجنة ان تستطيع استعمال مكتبة الامم المتحدة . واختتم كلمته بقوله انه لا ينبغي ان يغرب عن بال الامانة العامة كذلك ، لدى النظر في المجموعات الوظيفية ، العلاقة القائمة بين مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية اذ ان من المحتمل ان تجد حججا تدعم نقل بعض الوحدات الى فيينا واخرى تعارضه .

واعلن ان وفده سيؤيد مشروع القرار .

وبناء على دعوة من الرئيس جلس السيد ماركورد (مراقب من سويسرا) على مائدة اللجنة .

السيد ماركورد (مراقب من سويسرا) : قال ان تقرير الامين العام A/10348 وCorr.1 ينطوي على عدد من الآثار بالنسبة الى مكتب الامم المتحدة في جنيف والى المنظمات التي تعمل معه . واضاف ان سويسرا تعتبر وجود الامم المتحدة منذ عهد بعيد في جنيف شرفا لها لأنها تعد التعاون الدولي اساسا دائما ومؤكدا للسلم . وقد حاولت حكومته دائما ان تنجز واجباتها بدقة بصفتها البلد المضيف وذلك باحترام استقلال المنظمات القائمة في سويسرا احتراما كاملا وبتزويدها بالتسهيلات المادية اللازمة . وذكر ان السلطتين الاتحادية والمحلية توجّه عناية دائمة لمشاكل المنظمات الدولية وهي على اتصال دائم مع رؤسائها التنفيذيين والبعثات المعتمدة لديها . ولاحظ ان حكومته تعمل الى حد أبعد مما تقتضيه الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاق المتعلق بالمقر وذلك لخلق افضل الاحوال الممكنة في جنيف لمكتب الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . فقد قدمت المساعدة لتشييد عشر مباني مقار على الاقل ، كما انشأت السلطات الاتحادية والمحلية على حسابها الخاص المقومات الهيكلية التي يتطلبها المجتمع الدولي .

ومضى قائلا ان بلده لم يسع ابدا الى احتكار المنظمات الدولية . فمن الطبيعي ، كلما اتسع مجتمع الدول ، ان ترغب دول اخرى في ان تكون بلدانا مضيفة لمنظمات دولية . ولهذا السبب فان حكومته لا تسعى الى اجتذاب منظمات جديدة الى جنيف . الا ان من الصعب فهم الاسباب التي تدعو الى نقل بعض الوحدات ، ذلك النقل الذى لا تبرره اعتبارات الفعالية والاقتصاد

(السيد ماركورد)

والذى لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الانسانية والاجتماعية التي تؤثر في السير الحسن لعمل أى منظمة . واشار الى ان سويسرا والامم المتحدة قد عقدتا اتفاقات تتعلق بالمقر ؛ وعليه فبقدر ما تحدث مقررات الجمعية العامة او مقترحات الامين العام ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، تغييرا في الحالة الراهنة ، فان حكومته تعتقد انه ينبغي التشاور معها حول النظر في هذه المقترحات والمقررات واشراكها في هذا النظر .

واسترسل قائلا ان جميع الشروط اللازمة للعمل الفعال للمنظمات الدولية موجودة في جنيف . فجنيف في الواقع مثل فريد على ما يمكن ان يسمى بالنمو العضوى لمركز دولي ، ذلك النمو الذى تكوّن تدريجيا ، بظهور الاحتياجات طوال ما يربو على نصف قرن . واضاف ان شبكة العلاقات المهنية والانسانية التي تكونت بين المنظمات هي عنصر هام من عناصر التعاون الدولي رغم كونه غير منظور . وعليه فان من المؤسف الإخلال بأجهزة التعاون تلك بلا سبب وجيه .

واعرب عن استعداد حكومته وسلطات جنيف لبذل ما في وسعها لتيسير السير الحسن للمنظمات الموجودة في جنيف . وذكر ان الصعوبات كتلك التي نشأت فيما مضى قد كانت دائما ذات طابع مؤقت وان سويسرا ستبذل قصاراها لتمكين جنيف من الاستمرار في النهوض بمهمتها الدولية .

وفيما يتصل بالاماكن المخصصة للمكاتب والتسهيلات المتوفرة في جنيف ، وهي الموضوع الذى تدور حوله الفقرة ٢٢ من تقرير الامين العام (A/10348) ، قال ان لديه معلومات اضافية قد تكون محل اهتمام اللجنة . ففي جنيف ، في رأى حكومته ، اراض واماكن للايجار تكفي لتلبية احتياجات النمو الطبيعي ؛ وسيتوفر عدد من المكاتب الاضافية يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ١ ٢٠٠ مكتب في المباني المعنية خلال السنوات الخمس التالية . ولاحظ انه لئن صحّ ان حالة الاماكن المخصصة للمكاتب في مكتب الامم المتحدة في جنيف ستكون صعبة مؤقتا حتى يتم الفراغ من تجديد المبنى السابق لمنظمة العمل الدولية ، فقد اتخذت السلطات السويسرية من قبل تدابير للاسراع بالعمل ولتقديم موعد انجاز هذا العمل ، الذى كان مقررا انجازه في الاصل في عام ١٩٧٨ ، الى نيسان/ابريل ١٩٧٧ بل الى نهاية عام ١٩٧٦ . وعلاوة على ذلك فقد حدث مؤخرا تباطؤ في ازدياد الموظفين في معظم المنظمات الدولية ، بما فيها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

(السيد ماركـورد)

كما انه لم تثبت صحة ما جرى في اوائل السبعينات من نبوءات تتعلق بنموهاتين المنظمتين . وعليه فان الزيادة الاحتياطية لمدة خمس سنوات من النمو الطبيعي من شأنها ان تسد في الواقع احتياجات ست او سبع سنوات .

واردف قائلا ان اللجنة الاستشارية قد اشارت في الفقرة ١٥ من تقريرها (A/10454) الى استحالة التنبؤ بتكاليف الموظفين في كل من نيويورك وجنيف وفيينا على المدى الطويل لانها تعتمد على عدة عوامل مثل اسعار صرف العملات ومعدلات التضخم النسبية ومعدلات الدفع المحلي النسبية . واشار في هذا الصدد الى ان السلطات السويسرية قد اتخذت تدابير ترمي الى ضبط التضخم وان من المحتمل ان يكون المعدل السنوى للتضخم في سويسرا ، بفضل السياسة الصارمة التي تتبعها في مراقبة الاسعار ، اقل بقليل من ٧ في المائة لعام ١٩٧٥ وحوالي ٥ في المائة في عام ١٩٧٦ .

واستطرد قائلا ان صعوبات مماثلة تنشأ لدى مقارنة النفقات العامة بتكاليف الصيانة اذ انه لا يمكن ، فيما يبدو ، مقارنة الارقام الواردة في الفقرة ٢٩ من تقرير الامين العام فيما يتعلق بمجمع دونوبارك وغيره من الاماكن المخصصة لمكاتب الامم المتحدة مقارنة مباشرة . وقال ان اللجنة الاستشارية تشاطر هذا الرأى .

واعرب عن تأييد وفده التام لتلك الاجزاء من تقرير الامين العام التي تؤكد التكاليف الكبيرة التي ينطوى عليها كون بلد مضيف مركزا رئيسيا للمنظمات الدولية . واضاف ان نفقات اقامة وحدة لشؤون الادارة وخدمة المؤتمرات في فيينا ، وهي الوحدة المشار اليها في الفقرة ٤٨ من تقرير الامين العام ، ستكون بلا شك اكبر من نفقات حيازة المزيد من الاماكن الاضافية المخصصة للمكاتب . ولما كانت هاتان المسألتان مرتبطتين ارتباطا وثيقا يتعين على اللجنة الحصول على ادق ما يمكن من التقديرات للتكاليف واكثرها تفصيلا قبل اتخاذ اى مقرر .

واعرب عن مشاطرة وفده لرأى اللجنة الاستشارية القائل انه لا ينبغي اتخاذ اى مقرر بشأن نقل وحدات الامانة العامة الا بعد النظر بعناية فيما يترتب على ذلك من آثار مع المراعاة الكاملة للاصلاحات اللازم ادخالها على هيكل الامم المتحدة والتي هي قيد النظر ؛ وهو يوافق كذلك على الرأى القائل انه ينبغي النظر في امر اقامة وحدات اضافية في فيينا او نقلها اليها في الاطار الاعم لمسائل الاماكن ككل .

(السيد ماركـورد)

واختتم كلمته بقوله ان مشروع القرار A/C.5/L.1289 يأخذ آراء حكومته بعين الاعتبار الـى حد بعيـد .

السيد السباهي (الجمهورية العربية السورية) : قال انه لما كانت مقار عدد كبير من منظمات الامم المتحدة وهيئاتها تقع من قبل في نيويورك فانه ينبغي نظريا ان تكون مقار ايـة منظمات جديدة تنشا في المستقبل في مكان آخر ، في بلدان يسود فيها جو مؤات للتعاون الدولي . واضاف ان معدل التضخم في نيويورك هو اعلى مما هو عليه في عدة بلدان اخرى وان الوفود المعتمدة لدى الامم المتحدة في نيويورك تتعرض لمشاكل عديدة وانزعاج كثير ، وخاصة فيما يتعلق بالاسكان والامن . وذكر ان اختيار فيينا لانشاء مقر فيها امر مناسب بسبب وجود الوكالة الدولية للطاقـة الذرية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي هناك من قبل . ولهذه الاسباب فان وفده يؤيـد مشروع القرار A/C.5/L.1289 والتعديل الذى اقترحه شفويا الوفد السوفياتي .

واختتم كلمته بقوله ان وفده لا يوافق على اراء بعض الوفود التي شددت على تكاليف تنفيـذ مشروع القرار ومشكلة معنوية الموظفين التي قد تنشأ عن نقلهم الى فيينا .

السيد ايكونغ (نيجيريا) : قال ان وفده يقدر العرض السخي المقدم من حكومـة النمسا وانه لن يجد اية صعوبة في التصويت مؤيدا مشروع القرار A/C.5/L.1289 ان لم يعتمد باتفاق رأى .

واعرب عن تأييد وفده من حيث المبدأ لاية خطوات تتخذ لتوزيع انشطة الامم المتحدة توزيعا لامركزيا وتعزيز فعاليتها . واضاف ان فيينا تتيح ، بسبب حياد النمسا ، الجو الحيادى الذى هو اساسي لسير الامم المتحدة السليم .

واسترسل قائلا انه لا ينبغي على الامم المتحدة ، لدى اختيار مواقع الهيئات الجديـدة ، ان تقتصر على اوجه الخيار الموجودة اى على نيويورك وجنيف وفيينا بل ينبغي ان تخلص مـن اللامركزية الى نتيجتها المنطقية وذلك بانشاء مقار هذه الهيئات في اماكن اخرى وخاصة في البلدان النامية . وعليه فلئن ايّد وفده ادراج فيينا في خطة المؤتمرات فانه يعتقد ان بعض نواحي ذلـك القرار تقتضي دراسة ادق . ولاحظ انه ليس لكثير من البلدان النامية اية بعثات دائمة في جنيـف